حق الطفل في الاستعانة بمترجم كضمانة لمحاكمته محاكمة عادلة

مريم سعدود [1]

(1) طالبة دكتوراه، مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 18000 الجزائر.

البريد الإلكتروني: saadoudmeryem21@gmail.com

حسن هاشمي [2]

(2) أستاذ محاضر قسم "أ"، مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 18000 الجزائر.

البريد الإلكتروني: hachemihassen@gmail.com

الملخص:

يتمتع الطفل الذي لا يفهم ولا يتقن لغة البلد المحاكم فيه بحق الاستعانة بمترجم، لكون المترجم حلقة وصل بين الطفل والضبطية القضائية وكذا جهاز القضاء، نظرا للأهمية البالغة لهذا الحق تم تكريسه في كل من المواثيق الدولية والمواثيق الإقليمية.

تتحقق حماية حق الطفل في الاستعانة بمترجم في التشريع الجزائري، من خلال تحديد علاقة حق الاستعانة بمترجم بحق المحاكمة العادلة وبيان قواعد المسؤولية المطبقة علي المترجم من قواعد المسؤولية التأديبية وقواعد المسؤولية الجزائية.

الكلمات المفتاحية:

الطفل، المحاكمة العادلة، المترجم، المسؤولية التأديبية، المسؤولية الجزائية.

تاريخ إرسال المقال: 2021/02/25، **تاريخ مراجعة المقال:**2022/03/26، **تاريخ نشر المقال:** 2022/05/14.

لتهميش المقال: مريم سعدود، حسن هاشمي، "حق الطفل في الاستعانة بمترجم كضمانة لمحاكمته محاكمة عادلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد01، السنة 2022، ص ص. 399- 413.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: مريم سعدود saadoudmeryem21@gmail.com

The child's right to have an interpreter as a guarantee to be given a fair trial

Summary:

A child who does not understand or master the language of the country in which he will be tried has the right to have an interpreter; given that the translator is a link between the child and the judicial police, as well as the judiciary. Due to the extreme importance of this right, it has been consolidated in both international and regional charters.

In the Algerian legislation the protection of the child's right to have an interpreter is achieved by specifying the relationship of the right to a translator with to a fair trial, and a statement of the liability rules applied to him from the rules of disciplinary responsibility and the rules of criminal liability.

Keywords:

Child, Fair Trial, Translator, Disciplinary Responsibility, Criminal Liability.

Le droit de l'enfant à un interprète comme garantie d'un procès équitable

Résumé:

Un enfant qui ne comprend pas ou ne maîtrise pas la langue du pays dans lequel il sera jugé a le droit à un interprète ; du fait que ce dernier est un lien entre l'enfant et le greffe du tribunal ainsi qu'avec l'appareil judiciaire. Compte tenu de la grande importance de ce droit, il a été consacré dans toutes les chartes internationales et régionales.

Dans la législation algérienne, la protection du droit de l'enfant à un interprète est assurée en précisant la relation entre le droit à un interprète et le droit à un procès équitable, et en énonçant les règles de responsabilité applicables à l'interprète à partir des règles de responsabilité disciplinaire et des règles de responsabilité pénale.

Mots clés:

Enfant, Procès équitable, Traducteur, Responsabilité disciplinaire, Responsabilité pénale.

مقدمة

تكريسا لحق الطفل في محاكمة عادلة والذي يعتبر من أهم حقوق الطفل الهادفة لحمايته من أية محاولة إساءة واستغلال لإجراءات التقاضي، تم النص على حق الطفل الذي لا يفهم ولا يتقن لغة الدولة المحاكم فيها في الاستعانة بمترجم أثناء جميع مراحل محاكمته، التي تبدأ بمرحلة توقيفه للنظر إلى غاية صدور الحكم أو القرار القضائي الفاصل في موضوع الدعوى.

استمد الطفل هذا الحق من مبدأ عالمي متبع، يتمثل في محاكمة الطفل المشتبه في ارتكابه جريمة باللغة الرسمية للدولة صاحبة الاختصاص في المحاكمة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها: اعتبار اللغة أداة تعبير عن وحدة وتماسك الدولة ضد التأثيرات الخارجية، صعوبة تطبيق العديد من اللغات على مستوى الجهات القضائية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وكذلك اعتبار اللغة أداة تحقيق متطلبات السيادة الوطنية ووسيلة ضمان احترام خصوصية القوانين الداخلية ..الخ[1].

حق الطفل الذي لا يفهم لغة الدولة المحاكم فيها في الاستعانة بمترجم أثناء محاكمته، حق واسع المدى من حيث تكريسه على مستوى القانون الدولي وعلى مستوى القانون الجزائري، ومن حيث الأشخاص والهيئات المعنيين بضمان تحقق صحته، لذلك فانه يتجسد الهدف من هذه الدراسة في كل من الأتي:

- بيان مدى كفاية التكريس القانوني لحق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى القانون الدولي وكذلك على مستوى التشريع الجزائري.
- بيان الحماية المقررة لحق الطفل الذي لا يفهم ولا يتقن لغة الدولة المحاكم فيها في الاستعانة بمترجم وضمانات تحقيق ذلك.
- بيان المهام الموكلة إلى المترجم– قانونا الترجمان الرسمي والمسؤولية القائمة في حقه عند إخلاله ومدى وتأثيرها على حق الطفل في محاكمة عادلة.

وترجع أسباب اختيار الموضوع إلى كل من الأسباب الآتية:

- تسليط الضوء على الأهمية البالغة لحق الطفل في الاستعانة بمترجم.
- بيان مدى كفاية أو قصور النصوص القانونية المكرسة لحماية الطفل أثناء مرحلة تنفيذ إجراء الترجمة.
- بيان الصلة القائمة بين حق الطفل في الاستعانة بمترجم وحقه في محاكمة عادلة.

ومن ثم فالإشكالية الجديرة بالطرح هنا تتمثل في: ما مدي إلزامية تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم تجسيدا لحقه في محاكمة عادلة ؟.

[1] بومدين محمد، "مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديد 2008"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 06 العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014، ص 03.

موضوع البحث يقتضي الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي كمنهجين للدراسة، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لإيراد المفاهيم العامة والخاصة حول الموضوع، وسيتم الاعتماد على المهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية التي قيلت في الموضوع، واللذان سيجسدان بدورهما في مبحثين اثنين حيث سيخصص المبحث الأول لتكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى القانون الدولي، وسيتم التطرق في المبحث الثاني لحق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى القانون الجزائري.

المبحث الأول: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى القانون الدولي

يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان المرجعية الأساسية التي يستمد منها الطفل الذي لا يفهم ولا يتقن لغة الدولة المحاكم فيها حقه في الاستعانة بمترجم، وهذا هو الثابت في العديد من المصادر الدولية الموزعة بين مجموعة من المواثيق الدولية (المطلب الأول) ومجموعة من المواثيق الإقليمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى المواثيق الدولية.

كرس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى العديد من المواثيق الدولية العامة لحقوق الإنسان وكذا المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وهذا التكريس يختلف في مضمونه من حيث محتوى الإعلانات الدولية (الفرع الأول) ومن حيث محتوى الاتفاقيات الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى الإعلانات الدولية.

تم النص على حق الطفل في الاستعانة بمترجم في العديد من الإعلانات الدولية، نذكر كأمثلة عن هذه الإعلانات ما ورد النص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 الذي تضمن بأنه: "لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين ودون أي تمييز في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا"[2].

وما ورد النص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لسنة 1992 الذي تضمن بأنه: " يجب على الدول أن تتخذ تدابير مختلفة تضمن أن يتسنى جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون تمييز لأي سبب من الأسباب وبمساواة تامة أمام القانون...الخ"[3].

[2] Article 10 Of The Universal declaration of human rights for a year 1948 Posted in the link: https://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf date 05/09/2020, The clock 08:00.
[3] Article 04 Of The Declaration on the rights of persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities for a year 1992, Posted in the link: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/Booklet_Minorities_English.pdf, Watch date 05/09/2020, The clock 09:10.

وهذه الأقليات متعددة الجنسيات واللغات والطفل قد يكون ضمن هذه الأقليات، لذلك فإنه في حالة الاشتباه في ارتكابه جريمة لابد من توفير مترجم له بغض النظر عن نوع هذه الجريمة إذا ما كانت جناية أو جنحة أو حتى مخالفة[4].

يستنتج مما سبق بيانه أنه بالرغم من عدم النص صراحة على حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى الإعلانات الدولية إلا أن هذا الحق مكرس بصورة ضمنية لاعتبارين اثنين، يتمثل الاعتبار الأول في كون الطفل فئة خاصة من الفئات العمرية للإنسان وبالتالي فهو يتمتع بكافة حقوق الإنسان، ويتمثل الاعتبار الثاني في النص على وجوب أن تكون المحاكمة مستقلة ونزيهة وعادلة وذلك لا يتحقق إلا من خلال الاستعانة بمترجم يفهم لغة البلد الذي يحاكم فيه الطفل كي يحول دون أي تحريف أو خرق لأقوال وإجراءات المتابعة.

الفرع الثاني: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى الاتفاقيات الدولية.

كرس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى العديد من الاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان وكذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، نذكر كمثال على الاتفاقيات الدولية العامة لحقوق الإنسان ما ورد النص عليه في العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 الذي نص صراحة على أنه: "... يجب تزويد المتهم مجانا بترجمان إذا كان لا يفهم ولا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة...الخ"[5].

ونذكر كمثال على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل، ما ورد النص عليه في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث لسنة 1985 التي تضمنت بأنه: يجب توفير ضمانات أساسية للمتهم مثل افتراض البراءة والحق في الإبلاغ بالتهم الموجهة إليه، وحق الإبلاغ بالتهم الموجهة لا يكون إلا من خلال توافق اللغة بين الحدث المشتبه فيه والأشخاص المختصين قانونا باستجواب الطفل وطرح الأسئلة عليه[6].

---

[4] DELPHINE Mlle durançon, La cour d'assises: une juridiction séculaire et atypique en perpétuelle quête de rénovation, Thèse de doctorat, Faculté jean Monnet, Université Paris – Saclay France 2015, p 20.

[5] Article 14 (paragraph03) For The International Covenant On Civil And Political Rights, Adopted and opened for signature ratification and accession by General assembly resolution 2200 A (XXI) of 16 December 1966, Entry in to force 23 march1976, Posted in the link:https://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ccpr.pdf, Watch date 05/09/2020, The clock 13:40.

[6] Rule 07 Of The United nations standard minimum rules for the administration of juvenile justice (The Beijing Rules) For a year 1985, Posted in the link: https://www.ohchr.org/documents/professionalinterest/beijingrules.pdf, Watch date 05/09/2020 The clock 15:30.

وكذلك ما ورد النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 الموافق لليوم العالمي للطفل[7] والتي نصت صراحة على أنه: " ... من حق الطفل الحصول على مساعدة مترجم إذا تعذر عليه فهم اللغة المستعملة أو النطق بها...الخ"[8].

يستنتج مما سبق بيانه أن الاتفاقيات الدولية السابقة الذكر نصت صراحة على حق الطفل في الاستعانة بمترجم، وذلك إذا ما دل على شيء إنما يدل على الأهمية البالغة لهذا الحق باعتباره حق من الحقوق اللصيقة بحق عالمي أخر هو الحق في المحاكمة العادلة، وتخصيص نصوص خاصة لتطبيق هذا الحق ضمانة أكثر لحماية الطفل أمام أجهزة الشرطة القضائية وكذلك أمام المحاكم الجزائية.

المطلب الثاني: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى المواثيق الإقليمية.

كرس حق الطفل في الاستعانة بمترجم مستوى العديد من المواثيق الإقليمية العامة لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية الخاصة بحقوق الطفل، والتي يمكن تقسيمها نظرا للاعتبار الإقليمي إلى كل من المواثيق الإقليمية الغربية (الفرع الأول) والمواثيق الإقليمية العربية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى المواثيق الإقليمية الغربية.

تم النص على حق الطفل في الاستعانة بمترجم في العديد من المواثيق الإقليمية التابعة للدول الغربية نذكر كمثال على هذه المواثيق، ما ورد النص عليه في الميثاق الاجتماعي الأوروبي لسنة 1996 الذي تضمن بأنه: " ... من حق المتهم الاستعانة بمترجم دون مقابل إذا كان لا يفهم أو يتكلم لغة المحكمة...الخ"[9].

وما ورد في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لسنة 2000، الذي تضمن بأنه: "... يجب في كافة الأفعال الصادرة عن الطفل ودون تمييز أن يتم الأخذ بمصالح الطفل في الاعتبار الأول"[10].

ونذكر كمثال على التكريس في الدول الأمريكية، ما ورد في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969، التي صراحة على أنه: "... من حق المتهم الاستعانة بمترجم دون مقابل إذا كان لا يفهم أو يتكلم لغة المحكمة...الخ[11].

---

[7] مرزوق وفاء، حماية حقوق الطفل: في ظل الاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 06.

[8] Article 40 (paragraph03) Of The Convention on the rights of the child for a year 1989 Posted in the https://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/crc.pdf, Watch date 07/09/2020, The clock 21:30.

[9] Article 08 Paragraph 02Of The European social charter for a year 1996 Posted in the link: https://rm.coe.int/168007cf93, Watch date 07/09/2020, The clock 22:00.

[10] Article 24 paragraph 02 Of The Charter of fundamental rights of the European union for the year 2000, Posted in the link: https://www.europarl.europa.eu/charter/pdf/text_en.pdf, Watch date 09/09/2020, The clock 06:00.

[11] Article 08 paragraph 02 American Convention On Human Rights for a year 1969, Posted on the https://www.oas.org/dil/access_to_information_American_Convention_on_Human_Rights.pdf Watch date 09/09/2020 The clock 06:00.

يتضح مما بيانه بأن المواثيق الإقليمية الغربية لم تختلف في مضمونها عما ورد النص عليه في الاتفاقيات الدولية السابقة الذكر، وذلك لا يعتبر نقصا يعتري هذه المواثيق نظرا لكون جل القوانين الدولية من إعلانات واتفاقيات دولية عامة وخاصة وكذا المواثيق الإقليمية تشترك وكقاعدة عامة في النص على نفس الحق وبطريقة مقتضبة، إلى أن كيفية تطبيقه وحمايته يخضع لوثائق أخرى دولية وداخلية مفصلة لما ورد في النصوص العامة وذلك احتراما لخصوصية قوانين الدول وخصوصية تطبيق هذه القوانين على أفراد الدولة.

الفرع الثاني: تكريس حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى المواثيق الإقليمية العربية

اهتمت المواثيق الإقليمية العربية بشكل متزايد ومصاعد بحق الطفل في الاستعانة بمترجم، نظرا لكون المترجم شخص متخصص في ترجمة كلام المتهم والخصوم والشهود وكذلك القاضي[12]، وتم النص على هذا الحق في العديد من المواضع نذكر منها:

ما ورد في الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1990 الجامع لكافة أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والمقر لمجموعة الحقوق الواردة في كل من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان حقوق ورفاهية الطفل الأفريقي لسنة 1979، والذي يعتبر الوثيقة التي تحدد الحقوق التي ينبغي على الدول الإفريقية ضمانها للطفل داخل نطاق ولايتها وهو وثيقة رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الطفل في منظومة حقوق الإنسان الإفريقية[13]، والذي تضمن بأنه: "... يجب إبلاغ الطفل فورا باللغة التي يفهمها وبالتفصيل بالتهم الموجهة ضده ويحق له أن يساعده مترجم إذا لم يستطع أن يفهم اللغة المستخدمة..."[14].

وما ورد النص عليه في الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 1997 المعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر 2004 الذي نص صراحة بأنه: "... من حق المتهم إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم لغة المحكمة في الاستعانة بمترجم بدون مقابل...الخ"[15].

وكذلك ما ورد النص عليه في عهد حقوق الطفل في الإسلام لسنة 2005، الذي اعتمد وفتح باب التوقيع والانضمام والتصديق عليه من قبل المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثون لوزارة الخارجية المنعقد بصنعاء

---

[12] شريف أمينة، المعايير الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون الدولي والقانون الجزائري: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص 195.

[13] بوشكيوه عبد الحليم، "حماية حقوق الطفل في المواثيق الإقليمية بين تكريس الخصوصية ودعم الفعالية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2020، ص 111.

[14] المادة 17 (الفقرة 02) من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لسنة 1990، منشور في الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/afr-child-charter.html، تاريخ المشاهدة 2020/09/10، الساعة 14:20.

[15] المادة 16 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 1997، منشور في الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003-2.html، تاريخ المشاهدة 2020/09/10، الساعة 15:00.

اليمن من 28 إلى 30 جوان 2005 القائم على أساس الاعتماد على القيم والمبادئ الإسلامية[16]، والذي تضمن هو الأخر بأنه: "... يجب أن تراعي الدول الأطراف تقديم المساعدة القانونية والإنسانية التي يحتاجها الطفل بما في ذلك الاستعانة بمحام وبمترجم فوري إذا لزم الأمر"[17].

يتضح مما سبق بيانه أن المواثيق الإقليمية العربية تشترك في عدة نقاط أساسية تتمثل في كل من الأتي:

01- اعتبار حق الاستعانة بمترجم التزام يقع على عاتق السلطات المختصة بمحاكمة الطفل، لأن سلطات الدولة تضم أشخاص أكفاء على دراية كافية بالقواعد القانونية وحقوق الأطفال المتابعين، عكس الطفل الذي يكون وكقاعدة عامة جاهلا للقانون.

02- تكريس حق الاستعانة بمترجم دون أي مقابل مالي، لأن الطفل قد لا يملك المصاريف الكافية لتسديد نفقة المترجم ما يؤدي بالضرورة إلى عجزه وعدم قدرته على استيعاب مجريات الأمور، وهذا ما يشكل اعتداء جسيما على حقه في محاكمة عادلة.

03- تكريس حق الاستعانة بمترجم على سبيل السرعة والاستعجال، وذلك نظرا لكونه حق يترتب على عدم تحققه بطلان إجراءات المحاكمة على مستوى جهات التحقيق وعلى مستوى جهات الحكم.

المبحث الثاني: حق الطفل في الاستعانة بمترجم على مستوى القانون الجزائري

تنفيذا للالتزامات الدولية الملقاة على عاتق الدولة الجزائرية نتيجة مصادقتها على مختلف المواثيق العامة لحقوق الإنسان والخاصة بحقوق الطفل اهتم المشرع الجزائري بحق الطفل في الاستعانة بمترجم، ويتجسد هذا الاهتمام من خلال الربط بين حق الطفل في الاستعانة بمترجم وحقه في محاكمة عادلة (المطلب الأول)، وكذلك من خلال تكريسه لقواعد مسؤولية المترجم – الترجمان الرسمي عند إخلاله بصحة الترجمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العلاقة القائمة بين حق الطفل في محاكمة عادلة وحقه في الاستعانة بمترجم– ترجمان رسمي

يربط بين حق الطفل في محاكمة عادلة وحق الطفل في الاستعانة بمترجم– ترجمان رسمي علاقة وثيقة الصلة، تتحدد هذه العلاقة من خلال تحليل النصوص القانونية الجزائرية المكرسة لكلا الحقين(الفرع الأول) وبيان دور المترجم–الترجمان الرسمي في تحقيق المحاكمة العادلة للطفل (الفرع الثاني).

---

[16] نجيمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر: تحليل وتأصيل، دار هومه، الجزائر، 2016، ص 327.

[17] المادة 19 الفقرة 03 من عهد حقوق الطفل في الإسلام، اعتمد وفتح باب التوقيع والانضمام والتصديق عليه في صنعاء اليمن بتاريخ 30 جوان 2005، منشور على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/CCHI.html ، تاريخ المشاهدة 2020/09/10، الساعة 17:00.

الفرع الأول: التكريس القانوني لحق الطفل في المحاكمة العادلة وحقه في الاستعانة بمترجم-ترجمان رسمي

فيما يتعلق بالتكريس الدستوري وحسب ما صرح به الأستاذ "حاتم قطران" نائب رئيس لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة، فقد أكدت لجنة حقوق الطفل أنه بات من اللازم أكثر من أي وقت مضى إدراج حقوق الطفل ضمن وثيقة الدستور، باعتبار الدساتير تشكل نقطة انطلاق حقيقية لهذه الحقوق[18]، وهذا ما دعمه فعلا المؤسس الدستوري الجزائري في ظل دستور 1996 المعدل والمتمم حسب أخر تعديل له سنة 2020، عند تكريسه لحق المحاكمة العادلة، لكن رغم ذلك لم يكرس حق الطفل في الاستعانة بمترجم دستوريا وتمت الإشارة فقط إلى أنه:

"تحظى الأسرة بحماية الدولة.

حقوق الطفل محمية من طرف الدولة والأسرة مع مراعاة المصلحة العليا للطفل.

تحمي وتكفل الدولة الأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب.

تحت طائلة المتابعات الجزائية، يلزم الأولياء بضمان تربية أبنائهم...الخ"[19].

وهذا لا يعني عدم اعترافه نهائيا بهذا الحق، لأن مفهوم المحاكمة العادلة مفهوم جد واسع يشمل في إحدى صوره حق الطفل في الاستعانة بمترجم، لكن حبذا لوتم تكريس هذا الحق ضمن نص المادة 71 من الدستور كونه حق في غاية الأهمية.

أما فيما يتعلق بالقوانين الأخرى، فقد تم النص على هذا الحق في ظل قانون الإجراءات الجزائية في العديد من المواضع نذكر كمثال على ذلك الأتي:

- جواز استدعاء قاضي التحقيق المترجم أثناء عملية التحقيق القضائي، وإذا لم يكن المترجم قد سبق له أن أدى اليمين فإنه يحلف بصيغة "أحلف بالله العظيم وأتعهد بأن أترجم بإخلاص الأقوال التي تلفظ أو تتبادل بين الأشخاص معبرة بلغات مختلفة".

---

[18] قزلان سليمة، "حقوق الطفل في ظل الإصلاحات الدستورية الأخيرة: (الجزائر، تونس، المغرب نموذجا)"، مداخلة ملقاة في إطار فعاليات اليوم الدراسي الموسوم بالتعليق على قانون حماية الطفل رقم 15-12 على ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات المقارنة جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2017، ص 04-06، منشورة في الرابط:
https://drive.google.com/file/d/1ibJNBlKG-VD0fkYhNsXNw4dEyv1gQPBI/view، تاريخ المشاهدة 2020/09/15، الساعة 10:00.

[19] المادتين 41 و 71 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج ر عدد 76 الصادر في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتمم حسب أخر تعديل له بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر عدد 83 الصادر في 30 ديسمبر 2020.

– وجوب تحقق رئيس الجلسة من وجود المترجم أثناء الجلسة عندما يكون وجوده لازما للرجوع إليه عند الاقتضاء.

– وجوب تضمن الحكم الذي يفصل في الدعوى العمومية جميع الإجراءات الشكلية المقررة قانونا كما يجب أن يشمل فضلا عن ذلك أسماء القاضي الرئيس والقضاة المساعدين والمساعدين المحلفين وممثل النيابة العامة وكاتب الجلسة والمترجم[20].

في حين تم إهمال النص هذا الحق في ظل القانون رقم 15–12 المتعلق بحماية الطفل، رغم صدوره في ظل ظروف إقليمية ووطنية معقدة، أبرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائر وانتشار الجريمة المنظمة بمختلف أنواعه[21] واكتفى فقط بالنص على حقه في محاكمة عادلة[22]، وهذا يعتبر بمثابة نقص يعتري هذا القانون نظرا لكونه قانون مخصص أساسا لحماية الطفل الجانح في شقه الأكبر.

الفرع الثاني: مساهمة المترجم– الترجمان الرسمي في تحقيق المحاكمة العادلة للطفل

للمترجم– الترجمان الرسمي دور جد هام في تحقيق التكريس الفعلي لحق الطفل في محاكمة عادلة، وذلك ما يتضح في العديد من النقاط نذكر منها تسهيل مهمة القاضي في الوصول إلى حقيقة قضية الطفل (أولا) وتسهيل مباشرة الطفل لحقه في الدفاع (ثانيا) وتفعيل حق الطفل في شفوية محاكمته (ثالثا).

أولا– تسهيل مهمة القاضي في الوصول إلى حقيقة قضية الطفل

المترجم– الترجمان الرسمي عون من أعوان القاضي يتمتع بصفة ضابط عمومي ويجب عليه ارتداء اللباس الرسمي في نفس شروط كتاب الضبط عندما يدعى لتقديم خدماته في الجلسات القضائية[23]، يساعده في فهم ما يصرح به الطفل الذي لا يفهم ولا يتكلم لغة الدولة الجزائرية بأسلوب قانوني دقيق، لأن الترجمة القانونية تتميز بخصوصية في تطبيقها، وهذا ما أكده العديد من الفقهاء مثل الفقيه جيمار" GEMAR" عند قوله بأنه:

---

[20] المواد 91 و314 و380 من الأمر رقم 66–155المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر عدد 49، الصادر في 11 جوان 1966، المعدل والمتمم.

[21] رحايمية محب الدين، "الوسائل القانونية لتأهيل الطفل الجانح على ضوء القانون 15–12"، مداخلة ملقاة في إطار فعاليات اليوم الدراسي الموسوم بالتعليق على قانون حماية الطفل رقم 15–12 على ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات المقارنة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2017، ص 113، منشور في الرابط:
https://drive.google.com/file/d/1ibJNBlKG-VD0fkYhNsXNw4dEyv1gQPBI/view، تاريخ المشاهدة 2020/09/17، الساعة 15:30.

[22] المادة 09 من القانون رقم 15–12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، يتعلق بحماية الطفل، ج ر عدد 39 الصادر في 19 جويلية 2015.

[23] المادة 04 من الأمر رقم 95–13 المؤرخ في 11 مارس 1995، يتضمن تنظيم مهنة المترجم –الترجمان الرسمي، ج ر عدد 17 الصادر في 29 مارس 1995.

"ما يميز الترجمة القانونية احتوائها على قواعد قانونية"، وكذلك القاضي البلجيكي هيربو"HERBOTS" الذي اعتبر بأن خصوصية الترجمة القانونية مقارنة بالترجمات الأخرى تكمن في النتائج القانونية المبتغي تحقيقها[24].

ثانيا– تسهيل مهمة مباشرة الطفل المشتبه فيه لحقه في الدفاع.

حق الدفاع في القضايا الجزائية حق معترف به ولا يمكن إغفال القيام به أو الإخلال بأحكامه، ولا يتحقق الدفاع أمام القضاء الجزائي إلا بتمكين الطفل المتهم وممثله الشرعي إن وجد وكذا المدعي المدني من حضور جلسات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها[25].

لكن الإشكال الذي يثور دائما حول حق الدفاع يتمثل في كيفية وأساليب ممارسة هذا الحق والتي يتعين أن تخضع لضوابط قانونية محددة يعود الاحتكام إليها عند كل خلاف حتى لا تنفلت الأمور نحو اتجاهات لا تخدم العدالة[26]، والمترجم– الترجمان الرسمي يعتبر بمثابة حلقة وصل بين عدة جهات مختلفة أثناء المحاكمة ما يساهم في تحقق صحة حق الدفاع لدى الطفل المشتبه في ارتكابه جريمة من الجرائم المعاقب عليها قانونا.

ثالثا– وسيلة لتفعيل حق الطفل في شفوية محاكمته.

يقصد بالشفوية فقهيا حسب تعريف "حاتم بكار" بأنها: " وجوب أن تكون جميع إجراءات المحاكمة جميعها بصوت مسموع لكل الحضور حتى ولو كان لهذه الإجراءات أصل ثابت مكتوب"[27].

مبدأ شفوية المرافعة في القضايا الجزائية ضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة، والقاضي عند محاكمته الطفل المشتبه في ارتكابه جريمة لا يكتف فقط بالمحاضر المكتوبة المقدمة إليه، بل عليه الاستماع بنفسه إلى الطفل والضحية والمدعي المدني وكذا الشهود وطرح أقوال كل واحد للمناقشة[28]، ويترتب على عدم تطبيق أو احترام حق شفوية محاكمة الطفل بطلان إجراءات المحاكمة[29].

---

[24] بن شريف محمد هشام، إشكالية الترجمة القانونية: دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم في الترجمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران الجزائر، السنة الجامعية 2016–2017، ص 42 و44.

[25] أوهايبية عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار هومه، الجزائر، 2018، ص 31.

[26] قرار المحكمة العليا رقم 567092 بتاريخ 2009/07/15، قضية (م.ح) ضد (م.ل) (ب.خ) (ب.م) (ل.ح) النيابة العامة مجلة المحكمة العليا، العدد02، 2010، ص 297.

[27] بولحية شهيرة، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2015–2016، ص 172.

[28] دلاندة يوسف، الوجيز في ضمانات المحاكمة العادلة، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 2016 ص40.

[29] بغشام زقاي، ضمانات القاصر في المحاكمة الجزائية، أطروحة دكتوراه علوم في القانون تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بن عباس الجزائر، السنة الجامعية 2014–2015، ص 252.

المطلب الثاني: قيام مسؤولية المترجم – الترجمان الرسمي كضمانة لحماية حق الطفل في محاكمة عادلة

قيام مسؤولية المترجم – الترجمان الرسمي ضمانة جد هامة لحماية حق الطفل في محاكمة عادلة، نظرا لكون تطبيق قواعد مسؤولية المترجم يساهم في تحقق مصداقية وسلامة الترجمة، وذلك سواء كانت هذه المسؤولية مسؤولية تأديبية (الفرع الأول) أو مسؤولية جزائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المسؤولية التأديبية للمترجم – الترجمان الرسمي كضمانة لحماية حق الطفل في محاكمة عادلة

المسؤولية التأديبية هي تلك المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالمهام الوظيفية[30]والمسؤولية التأديبية للمترجم الترجمان الرسمي تقوم لعدة أسباب نذكر منها الأتي:

– عدم الالتزام بالسر المهني المتعلق بقضية الطفل، ونشر الوثائق التي قام بترجمتها أو صادر عليها بغير إذن صريح من أصحاب الوثائق،

– قبول هبات نقدية أو عينية أو أي امتياز أخر، من شخص طبيعي أو معنوي خلال القيام بمهامه[31]، فهذا يؤثر على الأمانة العلمية للترجمة القائمة على أساس نقل الأفكار المترجمة بلغة واضحة وسلسة ومفهومة إلى اللغة المترجم إليها بدون اختصار أو حذف مع مراعاة المعنى الحقيقي الذي يصرح به الأشخاص [32].

– استعمال صفة الخبير القضائي، في أغراض إشهار تجاري تعسفي،

– رفض المترجم القيام بمهمة الترجمة أثناء محاكمة الطفل دون سبب شرعي،

– عدم حضور المترجم– الترجمان الرسمي أمام الجهات القضائية لتقديم التوضيحات اللازمة بشان التقرير الذي أعده حول قضية الطفل،

– تقاضي حقوق مالية غير الحقوق الممنوحة إياه بموجب القانون...الخ[33].

---

[30] KHADIR M.abdelkader, Les garanties disciplinaires dans la fonction publique algérienne: (réalités et perspectives), Thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit, Université d'es – SENIA Oran Algeria, 2010, p19.

[31] المواد 11–14 من مرسوم تنفيذي رقم 95–436 مؤرخ في 18 ديسمبر 1995، شروط الالتحاق بمهنة وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها، ج ر عدد 79 الصادر في 20 ديسمبر 1995.

[32] شويتي أمينة، مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية: القانون الإداري (البلدي نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2017، ص 59.

[33] مرزوق محمد، الحق في محاكمة عادلة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2015–2016، ص 320.

يترتب على هذه الأخطاء المهنية مجموعة من العقوبات التأديبية تتمثل في كل من: لفت الانتباه، الإنذار، التوبيخ الإيقاف المؤقت الذي لا يتعدى (6) أشهر، العزل[34].

توقيع هذه العقوبات اختصاص موزع بين كل من وزير العدل حافظ الأختام والغرفة الوطنية أو الجهوية للمترجمين – التراجمة الرسميين، حيث يختص وزير العدل حافظ الأختام بتقرير كل من عقوبتي الإيقاف المؤقت الذي يجب ألا يتعدى ستة (06) أشهر وعقوبة العزل، في حين تختص الغرفة الوطنية والغرف الجهوية للمترجمين– التراجمة الرسميين بتوقيع عقوبات لفت الانتباه والإنذار والتوبيخ[35] باعتبارها غرف تسهر على تطبيق واحترام قواعد سير مهنة الترجمة[36].

يستنتج مما سبق بيانه أن المشرع الجزائري وفق في تقريره للأشخاص والهيئات المعنية بمتابعة المترجم – الترجمان الرسمي تأديبيا نتيجة إخلاله بقواعد الترجمة في قضية متعلقة بالطفل، نظرا لكونه اعتمد تقسيم قائم على أساس خطورة الخطأ المرتكب من قبل المترجم وخطورة نوع العقوبة التأديبية المسلطة عليه، فالعقوبات التأديبية الأكثر خطورة يختص بتوقيعها السيد وزير العدل حافظ الأختام أما العقوبات التأديبية البسيطة فيختص بتوقيعها الغرفة الوطنية والغرف الجهوية للمترجمين– التراجمة الرسميين وهذا تقسيم في غاية الفعالية.

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للمترجم – الترجمان الرسمي كضمانة لحماية حق الطفل في محاكمة عادلة

تقوم المسؤولية الجزائية نتيجة القيام بتصرفات غير قانونية نتج عنها جريمة بمفهوم قواعد قانون العقوبات، لذلك وتجسيدا للحماية الجنائية المقررة للطفل ضد أي معتدى على حقه في محاكمة عادلة[37]، تتم متابعة المترجم – الترجمان الرسمي متابعة جزائية هو الأخر وفقا لقواعد المحاكمة العادلة وفي حال ثبوت إدانته يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور عند تحريفه عمدا جوهر الأقوال أو الوثائق المترجمة شفهيا، نذكر من هذه العقوبات الأتي:

– السجن من خمس إلى عشر سنوات، في حالة الشهادة زورا في مواد الجنايات، وتضاعف العقوبة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، إذا قبض نقودا أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا.

---

[34] المادة 07 من مرسوم تنفيذي رقم 95–436 مؤرخ في 18 ديسمبر 1995، يحدد شروط الالتحاق بمهنة وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها.

[35] المادة 10 من مرسوم تنفيذي رقم 95–436 مؤرخ في 18 ديسمبر 1995، يحدد شروط الالتحاق بمهنة وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها.

[36] EDDINE Zinai Djamel, La notion de fidelite entre la traduction linguistique et la traduction interpretative, Thèse de doctorat, faculté des langues, des lettres et des arts, département de traduction, Université d'Oran E S – SENIA Algeria, 2011, p 52-58.

[37] AKROUNE Yakout, La Protection de L'Enfant en droit algérien, Revue Algérienne: Des Sciences Juridiques, Economiques Et Politiques, Faculté De Droit, Université d'Alger, N^0 02, Algeria, 2003 p 81.

– الحبس من سنتين إلى خمس سنوات، وبغرامة من 200.000 إلى 100.000 دينار في حالة الشهادة زورا في مادة الجنح، وإذا قبض نقود أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا يجوز رفع العقوبة إلى عشر سنوات والأحد الأقصى للغرامة إلى 100.000 دينار.

– الحبس من سنة على الأقل إلى ثلاث سنوات على الأكثر، وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار في حالة الشهادة زورا في مواد المخالفات، وإذا تم قبض نقود أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا فتكون العقوبة من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار[38].

ويعاقب بالعقوبات المقررة لجريمة التزوير إذا حرف عمدا وثائق مكتوبة، نذكر من هذه العقوبات الأتي:

– عقوبة السجن المؤبد، إذا قام بتحرير محررات وتزييف جوهرها أو ظروفها بطريق الغش، أو بتقريره وقائع كاذبة في صورة وقائع صحيحة أو بالشهادة كذبا بأن وقائع قد اعترف بها أو بتغييره عمدا الإقرارات التي تلقاها.

– عقوبة السجن من خمس إلى عشر سنوات كل من استعمل الورقة التي يعلم أنها مزورة[39].

دون الإخلال بقواعد المسؤولية المدنية التبعية التي يمكن أن ترفع ضد المترجم – الترجمان الرسمي باعتبارها دعوى مخصصة لتعويض الضرر الناجم عن جناية أو جنحة أو مخالفة[40]، ويجب على قضاة الموضوع عند فصلهم في الدعوى المدنية التبعية تحديد عناصر المسؤولية وأساس التعويض الذي هو الضرر اللاحق بالطفل الضحية وليس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطرفين، وطبيعة الضرر المادي أو المعنوي أو كلاهما الواقع على الطفل جراء الخطأ العمدي أو غير العمدي المرتكب من المترجم – الترجمان الرسمي وذلك من أجل تقدير نسبة التعويض[41].

---

[38] المواد من 232 إلى 235 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج ر عدد 49 الصادر في 11 جوان 1966، المعدل والمتمم.

[39] المواد من 214 إلى 221 من الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات.

[40] بوسقيعة أحسن، قانون الإجراءات الجزائية : في ضوء الممارسات القضائية، برتي للنشر، الجزائر، 2019، ص 01.

[41] راجع في ذلك: قرار المحكمة العليا رقم 368256 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 2009، قضية (ت.م) ومن معه ضد النيابة العامة، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص بعنوان الاجتهاد القضائية للغرفة الجنائية، 2019، ص 426-428.

وقرار المحكمة العليا رقم 878549 الصادر بتاريخ 21 جانفي 2009، قضية النيابة العامة ومن معها ضد (ح.ك) ومن معه مجلة المحكمة العليا، عدد خاص بعنوان الاجتهاد القضائية للغرفة الجنائية، 2019، ص 448-452.

وقرار المحكمة العليا الصادر رقم 576044 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2008، قضية (ص.ع) ضد الحكم الصادر في 15 مارس 2006 والنيابة العامة، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص بعنوان الاجتهاد القضائية للغرفة الجنائية، 2019، ص 419-421.

خاتمة

حق الطفل الذي لا يفهم ولا يتقن لغة الدولة المحاكم فيها في الاستعانة بمترجم حق واجب التكريس ويستمد إلزامية تطبيقه من المصادر المكرسة له على مستوى القانون الدولي وعلى مستوى التشريع الجزائري وكذلك من خلال الأثر المترتب على عدم تكريسه أو الإخلال به، والمتمثل في بطلان إجراءات المحاكمة وقيام قواعد مسؤولية المترجم التأديبية والجزائية.

انعدام الربط الصريح بين حق الطفل في الاستعانة بمترجم وحقه في محاكمة عادلة لا يعني الانتقاص من قيمة حق الاستعانة بمترجم، نظرا لكون المحاكمة العادلة للطفل المشتبه في ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها قانونا مصطلح يتضمن في طياته العديد من الصور وضمانات الحماية، ونجد من بين هذه الضمانات حق الطفل في الاستعانة بمترجم عندما يتعذر عليه فهم ونطق لغة محكمة البلد المحاكم فيه.

تكريس المشرع الجزائري لحق الطفل في الاستعانة بمترجم جاء موافقا لما هو منصوص عليه في مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية العامة لحقوق الإنسان والخاصة بحقوق الطفل، وذلك يدل على احترام الدولة الجزائرية لالتزاماتها الدولية من جهة أما من جهة أخرى فيدل على سعي المشرع الجزائري لتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالطفل وحماية الأطفال المشتبه فيهم وكذلك الجانحين، لأنهم في هذه الفترة العمرية لا يكونون على دراية كاملة وكقاعدة عامة بالجريمة التي ارتكبوها ومن ثم فتأديبهم وإصلاحهم أولى من عقابهم جزائيا.

ومن هذا المنطلق نقترح التوصيات الآتية:

– ضرورة التوسع أكثر في بيان مضمون حق الطفل في الاستعانة بمترجم والبيان الصريح لكيفية حماية هذا الحق والضوابط التي تحكمه في التشريع الجزائري، وذلك من خلال تكريس هذا الحق دستوريا ضمن الفصل الأول من الباب الثاني المعنون تحت عنوان الحقوق الأساسية والحريات، وكذلك من خلال تكريس هذا الحق في ظل القانون رقم 15–12 المتعلق بحماية الطفل والتوسع في بيان أحكامه وسبل حمايته.

– إدراج العقوبات الجزائية الموقعة على المترجم– الترجمان الرسمي عند مخالفة قواعد صحة الترجمة في قضية متعلقة بالطفل وتوقيعه ضررا للطفل في طور المحاكمة، ضمن الباب الخامس من القانون رقم 15–12 المعنون تحت عنوان أحكام جزائية.

– حصر الأخطاء المهنية والعقوبات التأديبية التي يرتكبها المترجم– الترجمان الرسمي في ظل النصوص القانونية المتعلقة بالمترجم بصورة متتالية ومتسلسلة كما هو الحال في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية لأن ذلك يحقق حماية أكبر للطفل أثناء محاكمته، كما يسهل كذلك على السيد وزير العدل والغرفة الوطنية والغرف الجهوية للمترجمين– التراجمة الرسميين وكذلك القضاء معرفة مختلف الأخطاء المركبة من قبل المترجم– التراجمة الرسميين بصورة مباشرة وبسيطة.